

رد الشركة
على تقرير السيد / مراقب الحسابات
للفحص المحدود على القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

ما ورد بالتقرير:

وجود العديد من مظاهر الضعف والقصور الشديد في إجراءات الرقابة والضبط الداخلي على أعمال الإدارة المالية وقد تمثل أهم مظاهر ذلك في الآتي:

▪ تكليف أحد المحاسبين بالشركة بكافة الأعمال المحاسبية من القيد في الدفاتر واليوميات وتسوية العهد المالية وإصدار الشيكات والحوالات البنكية وعمل مذكرات تسوية البنك وإعداد موازين المراجعة رغم وجود تحقيق إداري معها بشأن وقوع مخالفات مالية وإدارية تم مباشرتها بالقضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠٢١ نيابة إدارية - ميناء الإسكندرية وانتهت الي صدور قرار من مجلس الإدارة بجلسته رقم (١) لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٧ بمجازاتها لما نسب إليها وتحميلها بقيمة الأضرار الواردة بالتحقيق.

▪ عدم إمسك دفتر يومية عامة ودفتر جرد وذلك بالمخالفة بقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ حيث لم يتم استيفاء القيد اعتبارا من شهر ٢٠٢١/٤.

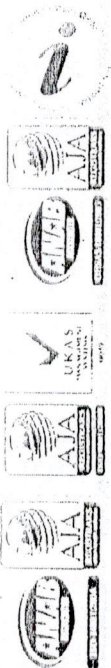
▪ عدم إمسك مجموعة دفترية مالية كاملة فضلا عن عدم انتظام القيد بالدفاتر الموجودة والاعتماد على إمسك دفاتر يومية وموازن مراجعة على برنامج الاكسيل بالحاسب الآلي كبديل غير محكم رقابيا وذلك بالمخالفة لقرار وزير المالية رقم ٥٤٦٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط إمسك الحسابات الإلكترونية. كما لوحظ وجود تعديلات وأخطاء مؤثرة بالموازن المعدة على الاكسيل دون أن نقف على صحتها من عدمه.

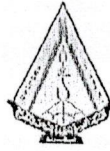
والأمر من شأنه أن يؤدي الي عدم الاطمئنان الى صحة أرصدة الحسابات وإمكانية التلاعب والاختلاس وإهدار المال العام.

رد الشركة:

جاء قرار مجلس إدارة الشركة الصادر بجلسته رقم (١) لسنة ٢٠٢٣ في ٢٠٢٣/١/١٧ بمجازة المحاسبة / ريم حمودة السيد - وتحميلها بمبالغ مالية بشأن القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠٢١ نيابة إدارية - قد صدر بناء على قرار النيابة الإدارية في تلك القضية بإحالة أوراق القضية للشركة لإعمال شئونها في ضوء ما ورد بمذكرة النيابة الإدارية في هذا الشأن وذلك على النحو التالي:

▪ بالاطلاع على مذكرة النيابة الإدارية في شأن إدانة المحاسبة المذكورة تبين أن تلك الإدانة لاتستند على مخالفات مالية جسيمة تتعلق بشخص السيدة المحاسبة وإنما تستند إلى مخالفات إدارية تتمثل في عدم تحري الدقة من جانب السيدة المذكورة في





شأن سداد مديونية أحد العاملين المنتهي خدمتهم بالشركة في وقت سابق على تقديم
المذكورة لسداد مديونية واجبة السداد على الشركة لشركة فودافون طبقا للعقد المبرم
بين الشركة وشركة فودافون والذي بموجبه تلتزم الشركة بخصم أقساط أجهزة
المحمول والخطوط من العاملين وتوريدها بمعرفتها لشركة فودافون ولكن إدانة
المحاسبة المذكورة في هذا الشأن تستند إلى الإهمال في تحري الدقة بشأن انتهاء
خدمة السيد / عاطف أحمد عبد العزيز بالشركة، الأمر الذي لم تتمكن معه الشركة
من اتخاذ الإجراء المناسب لخصم المبلغ من مستحقاته أو الرجوع عليه بأى طريق
قانوني بشأن تلك المبالغ.

■ إن إدانة المحاسبة المذكورة بوجه عام في القضية رقم ١٩١ لسنة ١٢١ نيابة إدارية
تمت بصفتها أمين صندوق لجنة الخدمات وليس بصفتها الشخصية كمتهم بالتعدى
على المال العام للشركة وأن الاتهامات في مجملها نتجت من قبيل القصور في الدورة
المستندية دون أن يشكل مخالفات مالية جسيمة تنال من الاعتبار والذمة المالية
للمحاسبة المذكورة.

■ أن تحميل المحاسبة المذكورة بمبالغ مالية بموجب قرار مجلس الإدارة لا يعد من
قبيل الجزاء ولكن التحميل هو إجراء ضرورى مترتب على الخطأ أو التقصير في شأن
المحافظة على المال العام للشركة.

■ تقدمت المذكورة بتظلم والتظلم قيد البحث ولم يتم البت فيه .

ما ورد بالتقرير:

ظهرت أرصدة البنوك في قائمة المركز المالى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ١.٧١٠ مليون جنية
وقد تبين من الفحص مايلي:

■ بلغ رصيد بنك الاتحاد الوطنى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٢٦٨ ألف جنية في حين
اظهر كشف حساب البنك في اذات التاريخ رصيد للشركة بنحو ١.١٧١ مليون جنية
حيث تبين عدم صحة الرصيد الدفترى للبنك وفقا لما يلي:

■ عدم إتمام التسجيل بدفتر البنك حيث أظهرت المطابقة بين السجل ويومية البنك
على الاكسيلشيت وجود مبالغ لم يتم قيدها نذكر منها على سبيل المثال قيد ثلاث
تحويلات بنكية لمركز كبار ممولى ضريبة القيمة المضافة كل منها بمبلغ ٢٠٠ ألف
جنية بيومية البنك بالحاسب الآلي "الاكسيل" خلال شهور يوليو ونوفمبر وديسمبر
٢٠٢٢ وعدم قيدها بالسجل الدفترى. نفس الأمر ينطبق على تحويل بنكى قيمة
مرتبات بشهر أغسطس بمبلغ ١٠٠ ألف جنية.

■ وجود أخطاء متكررة في تسجيل المقبوضات والمدفوعات البنكية حيث تبين تسجيل
قيم خاطئة للعديد من أذون صرف الشيكات وقيد حوالات بنكية إلكترونية دون توفر
مستندات لها ولم نفعلى تنفيذها من عدمه لعدم موافاتنا بكشوف كاملة لحسابات



البنك عن الفترة. فضلا عن عدم تسلسل أرقام الشيكات وسقوط أرقام دفاتر شيكات كامله.

أظهرت مذكره تسوية البنك في ٢٠٢٢/١٢/٣١ شيكات تحت الدفع بنحو ٩.٤ ألف جنية منها حوالات بنكية خلال شهر ديسمبر غير مقيده بسجل البنك كمدفوعات بذكر منها حوالة إلكترونية للتأمينات الاجتماعية بنحو ٤٦٢ ألف جنية وحوالتين لبنك القاهرة- الإبراهيمية (رواتب) بنحو ١٥٩ ألف جنية ونحو ٩٧ ألف جنية مما يشكك في صحة مذكرة تسوية البنك.

بلغ رصيد بنك التجارى الدولى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٢٦٤ ألف جنية حيث تبين فتح الحساب بشهر اكتوبر ٢٠٢٢ متضمن مقبوضات بمبلغ ٣٠٧٣١ جنها لم تقدم الشركة ما يؤيد إيداع هذا المبلغ أو طبيعته.

الأمر في ضوء ما سبق يؤكد عدم وجود نظام رقابة داخلية أو نظم ضبط داخلي أو مراجعة مالية أو داخلية بالشركة بما يسمح بالاطمئنان الي عدم وجود أخطاء جوهرية أو تحريفات بالقوائم المالية.

يتعين اتخاذ اللازم بشأن ماسبق وإعادة القيد بالدفاتر المالية المطلوبة وتصويب حسابات البنوك وتصوير الموازين بالشكل الصحيح مع تلافي ذلك مستقبلا تحقيقا لنظم الرقابة الداخلية في هذا الشأن.

رد الشركة:

ترجع تلك الأخطاء في مجملها إلى قلة عدد العاملين بالإدارة المالية مع ضعف الخبرات لديهم حيث لم يتم إعداد صف ثان من العاملين السابقين بالإدارة المالية وتم الاكتفاء بالاعتماد على العاملين المؤقتين وقتها، وعند إنهاء تعاقدات هؤلاء العاملين ظهر هذا الفراغ الوظيفي وتم إسناد أعمال الإدارة للعاملين الحاليين دون وجود إعداد مسبق لهم أو خبرة مسبقة في التعاملات المالية بالإدارة الأمر الذي أدى لضعف أداءهم المهني والوظيفي والفنى.

ما ورد بالتقرير:

بلغ صافي القيمة الدفترية للأصول الثابتة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٦٢ ألف جنية فقط(منها وسائل نقل وانتقال بنحو ٥٨ ألف جنية)والبالغ قيمتها الدفترية نحو ٤١.٤٢٨ مليون جنية)الأمرالذي يشير الى استنفادالإهلاك لكامل قيمة أصول الشركة وعدم إحلالها بأصول أخرى جديدة وهو ما أدى لانهايار المقومات الأساسية للشركة وفقدانها خلق فرص عمل للشركة. كما تبين ما يلي:

أ- بلغت القيمة الدفترية لوسائل النقل والانتقال الصالحة للعمل نحو ٢٢.٩١٤ مليون جنية بنسبة ٥٥.٣١% بينما بلغت قيمة العاطلة نحو ١٨.٥١٤ مليون جنية بنسبة ٤٤.٦٩%.





ب- بلغت قيمة وسائل النقل والانتقال المتوقفة بدون عمل نحو ١٥.٩٧٥ مليون جنيه بنسبة ٣٨.٥٦% من إجمالي وسائل النقل والانتقال الصالحة والمتاحة للعمل حيث بلغت ساعات التشغيل الفعلي عن الفترة ١٨٧٦٧ ساعة تمثل نسبة ١٦.٧٥% من عدد ساعات التشغيل النمطية البالغة نحو ١١٢.٥٦ ساعة.

يتعين ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من وسائل النقل والانتقال المتاحة وإصلاح الأعطال الموجود بها مع التصرف الاقتصادي في المعدات الغير مجدي اقتصاديا إصلاحها. ووضع خطة للإحلال والتجديد للمعدات المهلكة والمستغنى عنها.

رد الشركة:

جاري بالفعل إصلاح بعض المعدات المطلوبة للعمل والذفع بها تباعا بالإضافة إلى رفع كفاءة تلك المعدات العاملة بالفعل في محاولة للاستفادة من كافة المعدات المملوكة للشركة.

ما ورد بالتقرير:

لم يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية إيهما اقل وفق ما تقضى به أحكام الفقرة (٩) من معيار المحاسبة المصري رقم ٢ - المخزون الصادرة بقرار معالي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٣٣ لسنة ٢٠٢٠ حيث لوحظ تضمين المخزون قيمة أصناف قطع غيار راكدة منذ عدة سنوات بنحو ٦.١٠٥ مليون جنيه تمثل نسبة ٥٣% من قيمة المخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نتيجة استغناء الشركة عن المعدات التي تخدمها تلك الأصناف.

نكرر توصياتنا بشأن سرعة التصرف الاقتصادي في المخزون الراكدمع ضرورة تقييم المخزون وفقا للمعيار المحاسبي رقم (٢) المخزون.

رد الشركة:

جاري تعديل اللوائح الخاصة بالشركة عقب تحول الشركة لقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وسيتم عقب الانتهاء من إعداد تلك اللوائح تشكيل اللجان المطلوبة لعملية إعادة التقييم والبيع لتلك الأصناف في ضوء تلك اللوائح.

ما ورد بالتقرير:

لم تتضمن قائمة الدخل لأية عوائد عن استثماراتها طويلة الأجل في بعض الشركات خلال الفترة المنقضية من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والأعوام السابقة والبالغ جملتها نحو ٧٤٦ ألف جنيه.

يتعين إعادة النظر في الجدوى الاقتصادية لهذه الاستثمارات وبحث ودراسة عمل اضمحلال لتلك الاستثمارات من عدمه.





رد الشركة:

سيتم دراسة الأمر وإجراء التصويبات اللازمة.

ما ورد بالتقرير:

مازالت تتضمن الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ رصيد متوقف لتكلفة المعاش المبكر بنحو ٢١٩ ألف جنيه مقابل وجود رصيد متوقف تحت مسمى "مجنب لحين إجراء مصادقة ومطابقة مع الشركة القابضة" بالحسابات الدائنة بنحو ٦١٩ ألف جنيه لم يتم تسويه كلاهما لعدم إجراء المطابقة رغم تكرار الإشارة الى هذا الأمر بتقاريرنا السابقة.

يتعين إجراء المطابقة المذكورة وإجراء التسويات اللازمة على ضوء ذلك.

رد الشركة:

بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ تم إجراء المصادقة مع الشركة القابضة على الرصيد الدفترى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وسيتم دراسة تسوية الأرصدة الظاهرة في الحسابات المدينة والدائنة الأخرى بشأن هذا الأمر.

ما ورد بالتقرير:

تضمنت الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ رصيد بنحو ٢.٢٤٣ مليون جنيه لدى مصلحة الضرائب العامة يمثل رصيد متراكم لما تم خصمه من مستحقات الشركة لدى العملاء ولم نواف بما يؤيد توريد العملاء لهذا المبالغ لحساب الشركة لدى مصلحة الضرائب (خصم وإضافة) أو بشهادة مستخرجة من مصلحة الضرائب تؤيد صحة رصيد الشركة لدى مصلحة الضرائب.

يتعين موافقتنا بما يؤيد هذا الرصيد.

رد الشركة:

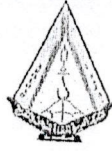
جارى مراجعة الموقف الضريبي للشركة بالكامل بالتعاون مع المستشار الضريبي للشركة، وتسوية تلك الأرصدة لدى مصلحة.

ما ورد بالتقرير:

لم تقم الشركة بتحميل حساب شركة إسكندرية لتداول الحاويات بنحو ٤٢١ ألف جنيه قيمة ما تم إنفاقه على مشمول امر التوريد رقم ٢٥١ الخاص بالكلاركات الجديدة التي تم إلغاء عقد القرض المبرم بشأنها مع الشركة وإرجاع ملكيتها للشركة المذكورة. يتعين إجراء التسوية اللازمة.

رد الشركة:

تم مخاطبة شركة إسكندرية لتداول الحاويات في هذا الشأن بعد احتساب تلك المصروفات وجرى تحصيل تلك المبالغ من الشركة المذكورة عقب الاتفاق على بعض البنود الواردة بتلك المصروفات.



ما ورد بالتقرير:

ظهر حساب هيئة ميناء الإسكندرية بالحسابات الدائنة الأخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ دائنا بنحو ٣١.٥٨٠ مليون جنية وقد تلاحظ في هذا الشأن استمرار عدم إجراء الشركة لأي مطابقة مع الهيئة وذلك على رصيدها المستحق طرف الشركة كما تبين من الفحص ما يلي:

- تضمن حساب الهيئة بفواتير تعديت بالخطأ تقدر بنحو ٥٨٤ ألف جنية قيمة الفواتير الواردة من الهيئة وتخص شهر يونيو ٢٠٢٢ في حين تبين عدم إدراج الشركة لفواتير التعديت التي تخص شهر ديسمبر ٢٠٢٢.
- كما تبين عدم تضمين رصيد المديونية قيمة الفوائد القانونية من تواريخ صدور الأحكام القانونية الصادرة في الدعاوي أرقام ١٠٣ لسنة ٢٠١٣ و ١٧٩٩٥ لسنة ٦٨ ق و ٢٧٢٦٤ لسنة ٦٩ ق والتي ألزمت الشركة بمبلغ قدرة ٥.٩٩٤ مليون جنية قيمة جزء من المديونية بالإضافة الي الفوائد القانونية.
- يتعين إجراء المطابقات اللازمة مع هيئة ميناء الإسكندرية وموافاتها بها وبالمؤيدات الخاصة باستحقاقات الهيئة عن الإيجارات وخلافه عن الأعوام السابقة وبحث الفروق المشار إليها وإجراء التصويب اللازم.

رد الشركة:

تم بالفعل تشكيل لجنة من الشركة ومخاطبة هيئة ميناء الإسكندرية بكتابنا رقم ٣٤٥ في ٢٠٢٢/٩/٥ لتحديد موعد لبدء أعمال اللجنة في مطابقة كافة المبالغ المستحقة على الشركة والوقوف على أصل تلك المبالغ ومدى قانونية ربطها على الشركة من عدمه إلا أننا لم نتلقى ردا من الهيئة حتى تاريخ إعداد هذا الرد.

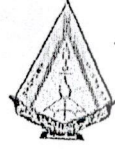
ما ورد بالتقرير:

بلغ رصيد إيجارات مستحقة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١.٥٤٦ مليون جنية تمثل قيمة إيجارات مستحقة متراكمة منذ سنوات عن العديد من المساحات والأماكن المؤجرة من الغير بخلاف هيئة ميناء الإسكندرية دون أن نقف على بيانها أو وجود عقود إيجارية لها أو أسباب عدم سداد تلك الالتزامات الإيجارية خلال الفترات السابقة. يتعين البحث والإفادة وموافاتها بما يؤيد طبيعة هذه المبالغ.

رد الشركة:

معظم تلك الأماكن المستأجرة محل بحث حاليا من إدارة الشركة لمعرفة مدى إمكانية استغناء الشركة عنها في حالة عدم الاحتياج إليها وذلك عقب التفاوض مع الملاك والتوصل لتسوية عادلة وتديير المبالغ المالية اللازمة لسداد القيم الإيجارية المتراكمة لتلك الأماكن التي لا يمكن للشركة الاستغناء عنها.





وما ورد بالتقرير:
لم يتم تحميل قائمة الدخل عن الفترة بقيمة المصاريف الإدارية على قرض الشركة القابضة للنقل البحري والبري البالغ نحو ١٩٦.٣٩٢ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١.
يتعين إجراء التصويب اللازم.

رد الشركة:
سيتم مخاطبة الشركة القابضة للنقل البحري والبري لموافقتنا بقيمة المصاريف الإدارية على قرض الشركة ومراعاة تحميل قائمة الدخل بتلك المبالغ لاحقا.

المختبر التنفيذي
محمد علي



تحريراً في ٢٠٢٣/٠٣/١٦

